

تقرير

إسرائيل تعتدي... وحزب الله يتعاضم

يحيى ديقوق

تدميرية كبيرة جداً ودقة شبه موضعية، صواريخ أرض بحر نوعية مع قدرة تدمير ودقة. الأنكى من ذلك، بحسب التقارير الإسرائيلية نفسها، أن العداد الإسرائيلي لقدرات حزب الله النوعية لا يهدأ، وهو في تزايد مستمر، وبين الغارة والغارة ضمن «المعركة بين الحروب»، يقفز العداد من العشرات إلى المئات، فالألوف.

ثالثاً: تؤكد إسرائيل مرة تلو أخرى، أن حصر الضربات في الساحة السورية وانكفاءها عن الساحة اللبنانية، يأتي نتيجة إدراكها أن محاولة نقل المعركة إلى لبنان من شأنها أن تتدرج إلى ردود فعل قد تقود إلى مواجهة لا يريدتها الطرفان في هذه المرحلة، وهذه القناعة جاءت بعد أن حاولت وفشلت في توسيع نطاق الاعتداءات إلى الساحة اللبنانية، وأيقنت أن حزب الله سيرد عليها مهما كانت التبعات، ما يعني أن انكفاءها لم يكن طوعياً عن لبنان.

رابعاً: الواضح، أن إرادة الفعل الإسرائيلي في الساحة السورية غير مفتوحة، وهي تعمل ضمن ضوابط أوجدتها الردع المتبادل، رغم أن إسرائيل استطاعت إيجاد خرق في سوريا لشنّ اعتداءات مدروسة نتيجة الحرب الدائرة فيها وانشغال جيشها في محاربة أعدائه، وأهم هذه الضوابط: عدم وقوع إصابات، والمساعدة إلى الفعل الاعتدائي قبل تجاوز «إرسالية السلاح» الحدود مع لبنان. ضابطتان لا تحيد الاعتداءات الإسرائيلية عنها، منذ أن بدأت قبل سنوات في الساحة السورية، وهما تستأهلان التأمل.

خامساً: اختارت إسرائيل استراتيجية «المعركة بين الحروب» في الساحة السورية تحديداً، كخيار بديل من خيارات أخرى متعذرة، وأهمها اثنان: عدم القدرة على الوقوف مكتوفة الأيدي إزاء صمود النظام السوري وفشل الرهانات على إسقاطه، وتبعاً لذلك فشل خنق المقاومة في لبنان عبر سقوط الدولة السورية، وفي الوقت نفسه تعذر القدرة على الذهاب بعيداً في خيارات متطرفة من شأنها أن تؤدي إلى انفجار إقليمي واسع. ما بينهما، حاولت اشتراح خيار بديل محكوم بحزب الله وعدم حشره بما يؤدي إلى انفجار. لكن إسرائيل نفسها وتقومياً لهذه السياسة خلال السنوات الماضية، يؤكد مسؤولوها وخبرائها وإعلامها أن هذه السياسة لم تحقق النتيجة التي وضعت لأجلها، وقصرت عن منع تعاضم حزب الله على الصعيدين الكمي والنوعي.

إقدام سلاح الجو الإسرائيلي فجر أمس الأربعاء على إطلاق صاروخين سقطا في منطقة الصبورة بريف دمشق الغربي، من دون إصابات، وهو ما لمحت إسرائيل إلى أنه موجّه إلى منع تزود حزب الله بسلاح «كاسر للتوازن»، يستأهل الإشارة إلى الآتي:

أولاً: في حال صدقت إسرائيلي في ادعائها أم لم تصدق، وكانت غارة الصبورة تستهدف شحنة سلاح نوعي لحزب الله في لبنان، فهي تتدرج ضمن استراتيجية «المعركة بين الحروب». هذه الاستراتيجية التي ثبت، بإقرار إسرائيل، أنها لم تحقق النتيجة التي وضعت لأجلها. لا هي منعت إرادة حزب الله في الاستمرار بالتزود بالسلاح «الكاسر للتوازن»، ولا هي منعت المزود (سوريا وإيران) من تزويد السلاح النوعي، كذلك لم تستطع، بإقرار إسرائيل أيضاً، منع تعاضم القدرة النوعية لحزب الله وتراكمها في الساحة



نتباهو كان قد أكد ان منظومات دفاع جوي متطورة وصواريخ ياخونت وصلت إلى حزب الله في لبنان



اللبنانية. رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتينياهو كان قد نعى فاعلية هذه السياسة في أكثر من مناسبة، ومنها من على منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2015/10/01، بتأكيد أن منظومات دفاع جوي متطورة وصواريخ ياخونت وغيرهما، وصلت بالفعل إلى مخازن حزب الله في لبنان.

ثانياً: القدرة الإسرائيلية على توجيه ضربة جوية في الساحة السورية، ضد ما يصطلح على تسميته بإرسالية سلاح نوعي، هنا أو هناك، من ضمن إرساليات سلاح أخرى غابت عن العين الإسرائيلية. مكن حزب الله من التزود بكَم هائل من هذا السلاح، وهذا ما تشهد عليه التقارير الإسرائيلية وتقر به تبعاً. وبحسب هذه التقارير تشمل الترسانة النوعية التي قفزت فوق استراتيجية «المعركة بين الحروب»: منظومات دفاع جوي متطورة، صواريخ بعيدة ذات قدرة

تجهد إسرائيل كي لا تنشب «الحرب المقبلة» مع حزب الله. ويلات الحرب، وخسائرها المقدرة، تصعب على صاحب القرار في تل أبيب أن يباشرها، وكذلك أن يقدم على اعتداء من شأنه أن يؤدي إليها، وإن تدرجاً. في الوقت نفسه، ترى إسرائيل أن حزب الله، المشغول في الحرب الدائرة في سوريا، غير معني في هذه المرحلة بالتدريج أيضاً إلى حرب، ولكنه أيضاً غير معني، بل ومنذفح لمنع استباحة الساحة اللبنانية مهما كانت الأثمان. على ذلك، بات خارج الجدال، إسرائيلياً على الأقل، أن ردعاً متبادلاً يحكم الأفعال ويجنب لبنان مغامرات إسرائيلية من شأنها أن تفضي إلى حرب، وهو واقع لم تعد إسرائيل تجد حرجاً بالإقرار به.

مع ذلك، وجدت تل أبيب ما يشغلها في مرحلة ما قبل الحرب. وهو ما يعرف إسرائيلياً باستراتيجية «المعركة بين الحروب»، وعمادها منع حزب الله من امتلاك، أو تعاضم امتلاك، سلاح نوعي من شأنه أن يُدفع إسرائيل أثماناً باهظة، إن نشبت الحرب. وبغض النظر عن الجدوى والفائدة المحققة، الترجمة العملية لهذه الاستراتيجية، وجدت تعبيرها في الساحة السورية عبر شن ضربات مركزة ومدروسة جيداً ومتباعدة زمنياً، تقلص من إرساليات السلاح النوعي من سوريا وعبرها، إلى حزب الله في لبنان.

وإسرائيل تنظر إلى الساحتين، السورية واللبنانية، كجبهة واحدة. استعداداتها العسكرية والاستخبارية وخططها وتدريباتها موجهة بنحو رئيسي إلى هذه الجبهة بشقيها. إلا أنها، في المقابل، تدرك أنها في مرحلة ما قبل الحرب، تملك إمكانيات متناقضتين في الساحتين، قد تسمح لها في الأولى أن تتحرك بما ليس متاحاً لها في الساحة الثانية. الساحة السورية، ونتيجة تعقيداتها وانشغال الجيش السوري بمواجهة أعدائه فيها، مكّنت إسرائيل من شنّ اعتداءات، بين الحين والآخر، في معظمها جاءت على هامش الحرب السورية، وموجهة تحديداً لعرقلة تعاضم حزب الله العسكري النوعي (المعركة بين الحروب). فيما امتنعت في الثانية، لبنان، بعد محاولات عمدت إليها في السنوات الماضية، واجهها حزب الله بإرادة تفعيل القوة الموجودة لديه، وكادت أن تفضي إلى حرب، لا تريدها ولا تقوى على تحمل تبعاتها، فاضطرت إلى الانكفاء.

الـمارونية على صلاحيات رئيس الجمهورية، وجعلها تأخذ طابعاً آخر، بحكم المواجهة بين رئيس مجلس النواب ورئيس الجمهورية»، هو في حد ذاته إثبات للتهمة الموجهة إلى التيار الأزرق. وقد يكون هذا الاعتراف على لسان المستقبلين، أكثر ما يفسر التساؤلات عن تضييع الرئيس الحريري سير الحراك الحكومي، وتبديل مواقفه، ونشر طروحات غير موجودة، كما حصل حين أكد أمام القوات أن «الرئيس بري لا يمانع إعطاءها وزارة الأشغال من دون التنسيق مع رئيس المجلس»، وثانياً حين قال للرئيس بري: «إننا عرضنا وزارة التربية على الوزير فرنجة ورفضها، وعارض بري حين عرض الأخير المساعدة عبر إقناع المرء بها!!» الأمر الثاني والأهم يرتبط بقانون الانتخاب، وهنا بيت القصيد. إذ إن البند الأول والوحيد على جدول أعمال الحكومة العتيدة مرتبط بإقرار قانون جديد. لذلك، يمكن أن لا تكون للحريري مصلحة في تسريع عملية التأييف، لأن ذلك يعني البحث عن قانون جديد والذهاب إلى انتخابات نيابية على أساسه. وهو كلما تأخر في إعلانها يكرس بقاء قانون الستين. ولا سيما أن ما بقي من الولاية الحالية للمجلس النيابي سبعة أشهر، من ضمنها شهران هما المهلة القانونية لانتخاب مجلس نيابي جديد قبل 60 يوماً من انتهاء الولاية الحالية. في ما يتعلق بهذه النقطة، لم تعد هناك حاجة لانتزاع تصريح من نواب المستقبل، إذ جاء الكلام واضحاً على لسان الوزير المشنوق، وهو أكبر دليل على أن المستفيد الأول من عدم إجراء الانتخابات على أساس قانون جديد هو تيار المستقبل. إذ ربط المشنوق الاتفاق على أي قانون جديد بالتمديد لمجلس النواب أو تأجيل الانتخابات تقنياً. مع ذلك، تقر مصادر التيار بأن في كل «تأخيرة خيرة»، فالانتخابات البلدية التي «هزت قاعدة التيار الجماهيرية في كل المناطق، لا يزال صداها حاضراً في التيار». والتأخير التقني للانتخابات سيعطي الحريري «وقفاً إضافياً لإعادة الإمساك بالعبء السياسية»: من جهة، يلملم كتلته النيابية، خصوصاً بعد الانتخابات الداخلية التي حصلت في التيار، ومن جهة أخرى يستعيد جمهوره الذي انجرّف باتجاهات عدة بعيدة عن الرئيس الحريري».



النسبية تنفس كتلة تيار المستقبل وتنهى سطوتها على مقاعد حللها لها الستين



الوطني الحر عن قضية الفساد الأكبر في البلد: قانون الانتخابات النيابي. الحزب البرتقالي مقتنع بانسداد كل الأفاق أمام النسبية حتى النسبية المغنعة بتوزيع دوائر يراعي الطوائف، وتؤكد مصادرته موافقته على قانون بري المقترح على دورتين: الدورة الأولى لتأهيل المرشحين وفق النظام الأكثري والدورة الثانية تعتمد النسبية. فيما يشير النائب آلان عون إلى أن «التيار الوطني الحر» يدعم إجراء الانتخابات النيابية في موعدها وفق قانون جديد. لن يكون هناك تمديد، بل تأجيل تقني بسيط إذا وُضع قانون انتخابي جديد وكان هناك حاجة له لاستكمال جاهزية وزارة الداخلية، بشرط أن يُعتمد القانون أولاً ويعقبه التأجيل. حزب القوات اللبنانية يقولها صراحة: «نحن قوات ضد النسبية بالمطلق»، لماذا؟ «لأنه بقدر حرصنا على تصحيح التمثيل نحرص أيضاً

على أن يكون شريكنا في الحكم معتدلاً. نريد شركاء كالحريري ويري لا أسير آخر. فالتطرف الشيوعي حذو الأقصى حزب الله، أما التطرف الآخر فيبدأ من الأسير ولا ينتهي عند البغدادي». ما سبق إن لم يكن حجة أخرى لرفض حجم التمثيل الصحيح لكل كتلة التي تكشفه النسبية، هو نتائج الانتخابات مسبقاً فوق ما يراه مناسباً. علماً أن هذا المنطق سقط في الانتخابات البلدية الأخيرة التي تعتمد في تقسيمها دوائر صغيرة. ففي بيروت، مثلاً، لم يتجاوز عدد الأصوات التي نالها رافضو المناصفة في العاصمة عتبة الـ 2719 صوتاً. وهم بالمناسبة، لم يكونوا أسيرين، ولا داعشيين. وأقصى ما يمكن أن تفرزه النسبية لتيار المستقبل هو إظهار حجمه الحقيقي، أكان على مستوى التمثيل السنّي أم على مستوى التمثيل المسيحي (مع

احتمال ضمان فوز حلفاء له ممن يُعرفون بـ«المستقلين».) في العام، كلمة «النسبية» ذات إيقاع رنان ومرحلة شعبيّاً، لكن عندما تصل الموسيقى إلى الأحجام، تصبح النسبية عصية على فهم الرأي العام عند البعض وجميلة، لكن يتعذر تطبيقها عند آخرين. في ميزان تيار المستقبل، النسبية تنهي احتكاره لطائفة كاملة وتنتهي سطوته على مقاعد أخرى حللها له قانون الستين بتوزيعه الدوائر وفق ما يفصله الورثة السياسيون. اشتراكياً، إنصاف النسبية لباقي القوى الدرزية وتأسيسها لزعامة خارج البيت الجنبلاطي على المدى البعيد كفيلة بتأجيج عداوة النائب وليد جنبلاط ضدها. عونياً وقواتياً، النسبية لا تمش حجم كتلتيهما بالمجمل، ولكن تحالفهما اليوم وفق قانون الستين يجعلهما مقتنعين باكتساح كل الأقضية التي يتمثلان

فيها بالكامل وسحق الزعامات المحلية التي تنصفها النسبية أمثال ميريام سكاف ومنصور البون وفريد مكاري وبطرس حرب وحزب الكتائب وغيرهم. في ما خص حركة أمل وحزب الله، يمكن النسبية أن تحول دون فوزهما بكل مقاعد الطائفة الشيعية (وبالمناسبة، حالياً، ثمة أربعة نواب شيعية خارج كتلتي حركة أمل وحزب الله، وهو الحد الأقصى الذي يمكن أن يخسراه بالنسبية، إن بقي سلوك الناخبين على ما هو عليه)، لكنها في المقابل تضمن تمثّل حلفائهما من مسيحيين وسنة ودروز أمثال عبد الرحيم مراد وفيسل كرامي وجهاد الصمد ومرشحي الحزب القومي وغيرهم الكثير. إزاء ذلك، الستين باق، باق... إلا إذا أنتجت العقول البرلمانية الفذة قانوناً جديداً يعيد طبع القالب الطائفي ذاته بشكل جذاب يضمن ابتهاج بعض الرأي العام.